المدفع: المعايير الدولية ضرورة لجهود توحيد المبادىء المحاسبية

أبوغزالة: البورصات العالمية ستصدر قرارا بتداول أسهم الدول الملتزمة

الشارقة ـ «البيان»:

نيابة عن سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب حاكم الشارقة، افتتح الشيخ خالد بن عبدالله القاسمي رئيس دائرة الموانىء والجمارك بالشارقة أمس ندوة أهمية المعايير المحاسبية لكافة الاطراف ذات العلاقة التي تنظمها غرفة تجارة الشارقة بالتعاون مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين وجمعية المحاسبين ومدققي الحسابات في الامارات والجامعة الامريكية وجامعة الشارقة في منتجع هوليداي إن الشارقة.

حضر حفل الافتتاح أعضاء مجلس ادارة غرفة الشارقة وعدد من رؤساء الدوائر المحلية والشركات والمؤسسات، وسعيد عبيد الجروان مدير عام الجامعة وعدد من طلاب الجامعات والكليات.

وتطرقت الندوة التي شهدت حضورا كبيرا من خلال الكلمات والأوراق التي قدمت الأفاق المستقبلية للمعايير المحاسبية الدولية والتطورات التي لحقت بها خاصة في الظروف الاقتصادية الدولية الحالية وما يسمى بالعولمة ووجود الشركات متعددة الجنسيات، وتطور التشريعات العالمية والعربية المتعلقة بهذه المعايير.

أحمد المدفع

طلال أبوغزالة

كلمة المدفع

وقد بدأت الندوة بكلمة أحمد المدفع رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة أكد فيها دور المعايير المحاسبية الدولية على كافة الاصعدة وتطويرها أصبحت تمثل ضرورة حتمية نحو نجاح الجهود المشتركة لتوحيد المبادىء المحاسبية المستخدمة في كافة منشآت الأعمال والمنظمات والهيئات المهنية ولتساعد ايضا على تشجيع تبادل الآراء والمقترحات حول أنسب المعايير التي تلائم الممارسات المحاسبية في ظل المتغيرات والمستجدات التي تسود عالمنا حاضرا ومستقبلا.

وأضاف ان الكفاءة والخبرة والمعرفة في الأعمال المحاسبية لم تعد قاصرة على مزاولي مهنة المحاسبة ومدققي الحسابات والمستشارين، بل تخطت حدود التخصصية المهنية لتصبح الأعمال المحاسبية والتي تقوم على معايير دولية من أهم عناصر ومقومات نجاح المستثمر والاداري والموظف في أي موقع من مواقع العمل.

وقال ان الخدمات المحاسبية بما تحمله من وسائل فنية أصبحت من والمشروعات تستوجب الأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية سواء في الهيئات والمؤسسات المالية والرقابية أو في منشآت القطاع الخاص، كما ان الاهتمام بهذه المعايير سيساعد على وضع أساليب موحدة تمكن من التحدث بمفهوم اللغة المحاسبية المشتركة، وبالتالي فهم حركة الاستثمار والاسواق المالية اقليميا وعالميا. من هنا تنبع أهمية ندوة اليوم التي تمثل لقاء متميزا نأمل ان تسهم مناقشاتكم البناءة لأوراق العمل ومحاوراتكم الجادة في اثرائها ونجاحها في تحقيق الهدف من انعقادها.

كلمة أبوغزالة

وقال طلال أبوغزالة رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ان المساهمة في صياغة المعايير الدولية تنبع من أهمية تلك المعايير في اعادة النظر في مفهوم المحاسبة بشكل عام حتى لا تقتصر في تعريفها وممارستها على المفهوم التقليدي والتاريخي لها على انها أداة لتسجيل القيود والسجلات للتوصل الى نتائج عن مجمل أعمال المنشأة وبنود ميزانياتها، بل تتخطى هذا المفهوم لتصبح المحاسبة أداة رئيسية لاتخاذ القرار الاقتصادي الصحيح وايضا لصنع القرار في مختلف القطاعات.

وأوضح ان أهمية الندوة تنبع من حرصها على طرح العديد من الموضوعات ذات الصلة بهذا المفهوم، حيث تسعى الى ضرورة الاهتمام بأعمال ومعايير التدقيق المحاسبي الى جانب بحث معايير التجارة في الخدمات المحاسبية والتوعية باهمية المعايير المحاسبية في الاستثمار والاسواق.

ودعا الدول العربية الى توسيع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وخاصة في المجالات الاقتصادية والمشروعات التي تقام في اطار اقليمية تمنح هذه المؤهلات مما سيجعل الدول العربية كدول مصدرة للخدمات المحاسبية وليست مستوردة لها فقط الامر الذي يتيح للخبرات العربية بالانطلاق الى العالمية في اطار تمرير الخدمات المحاسبية. واضاف ان المجمع اصدر مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية والتي ساهم المجمع في صياغتها من خلال وجود رئيسه على مجلس ادارتها وهي المجموعة المعتمدة رسميا باللغة العربية من اللجنة كما اصدر مجموعة التدقيق والمراجعة والتي تكمل معايير المحاسبة باعتبارها تتناول المعايير المطلوبة لمراجعة الحاسبات واعتماد البيانات المالية من قبل موقف الحاسبات.

ودعا الى اقامة دورة خاصة حول معايير المراجعة، واشاد ابوغزالة بقرار المعرف المركزي بالامارات باعتماد المعايير المحاسبية الدولية في اعداد البيانات المالية للمؤسسات المالية والمصرفية واشاد بدور وزارة الاقتصاد والتجارة في تطوير مهنة المحاسبة من خلال ما تصدره من تشريعات خاصة من خلال المشروع الجديد لتطوير مهنة المراجعة.

المعايير المحاسبية

وقدم الدكتور محمد ابراهيم استاذ المحاسبة بجامعة الشارقة وعضو المجمع القانوني للمحاسبين القانونيين بكندا والدكتور محمد نعيم شاكر استاذ مساعد بجامعة الشارقة ورقة عمل بعنوان دور المعايير الدولية للمحاسبة في تحرير الخدمات المحاسبية تناولا فيها العديد من العناصر والنقاط منها عصر الاقتصاد الدولي والعولمة والمعوقات التي تحول دون تحرير الخدمات المحاسبية ودور الجامعات ومجمع المحاسبين القانونيين.

وجاء بالورقة ان مهنة المحاسبة تمثل نوعا من النشاط الخدمي والذي يسهم اسهاما في خدمة متخذي والمتغيرات التي لحقت به والتي تمثلت في حركة الانفتاح والتعاون الاقتصادي بين كثير من بلدان العالم والتوجه نحو العولمة وتطرقت الورقة الى المعوقات التي تحول دون تحرير الخدمات المحاسبية والتي اشارت اليها سكرتارية المنظمة الدولية للتجارة وهي معوقات عامة وخاصة وتتمثل المعوقات العامة في القيود المفروضة على حركة النقدية وانتقال رؤوس الاموال والارباح بين الدول، وحركة العمالة، وانتقال التكنولوجيا والمعلومات، والممارسات العامة للهيئات الحكومية والمتمثلة في شراء المنتجات والخدمات المحلية فقط بالاضافة الى الازدواج الضريبي والمعاملة الضريبية التفضيلية وسياسات الاحتكار لبعض السلع والخدمات اما المعوقات الخاصة فتتمثل في المتطلبات القومية لممارسة مهنة المحاسبة، ومتطلبات الاقامة لممارسة مهنة المحاسبة، والتأهيل المهني لممارسة المهنة، بالاضافة الى تحديد نطاق الخدمات المحاسبية والقيود المفروضة على الاعلانات وتسويق الخدمات المهنية، والقيود المفروضة على حجم الخدمات المحاسبية، واختلاف معايير المحاسبة والمراجعة والقيود المفروضة على العلاقات الدولية واستخدام الاسماء المتعارف عليها لشركات المحاسبة وغيرها. وتطرق الباحثان الى الدور الذي تلعبه الجامعات ومجمع المحاسبين القانونيين للتغلب على هذه العوائق واكدا ضرورة التعاون بين الجانبين في تصميم برنامج اكاديمي ومهني متطور بما يكفل كفاءة الخريجين في ممارسة المهنة.

وقال الباحثان ان وضع المعايير الدولية لا يتلعق بالناحية الفنية فقط بل له ابعاده السياسية والاقتصادية كما ثبت من التجربة الاوروبية.

الهيئات الرقابية الحكومية

وقدم عبدالله الاحمدي امين سر جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات مدير ادارة الشئون المالية في وزارة الصحة بحثاً بعنوان «المعايير المحاسبية واهميتها للهيئات الرقابية الحكومية» اشار فيه إلى انه في عصر المعلومات وتوجه المؤسسات إلى دمج اعمالها والاتجاه نحو تحويل بعض المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبدء تطبيق اتفاقية الجات وظهور سياسة العولمة ورفع الحظر عن حركة رؤوس الاموال والبضائع والخدمات بين الدول، زادت اسواق المال عمقاً واتساعاً وتخطت المعاملات